اعتراضات ابن تيمية على النحاة
في (الفتاوى)

إعداد الدكتور

محمد بن عبد القادر هنادي

عضو هيئة تدريس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة جدة - المملكة العربية السعودية

اعتراضات ابن تيمية على النحاة في (الفتاوى)

محمد بن عبدالقادر هنادي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز – بجدة المملكة العربية السعودية.

البريد الألكتروني :Dr.mhanadi@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث إلى تناول اعتراضات ابن تيمية على النحاة في " الفتاوى"، وأثبت من خلالها أنه كان – كما قال العلماء– متقناً للعربية، أصولاً وفروعاً، لغة ونحواً وصرفاً.

وظهر ذلك من خلال اعتراضاته على نحاة البصرة أو الكوفة أو غيرهم، والمنهج الذي اتبعه في بحثه النحوي كذلك أكد البحث من خلال تلك الآراء النحوية انه ينتمي إلى المدرسة النحوية البغدادية التي تقوم على مبدأ: التحرر من المذاهب النحوية المعروفة، ثم المزج والاختيار، وأحيانا التفرد ببعض الآراء في مجال الدراسات اللغوية عموماً.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات ، ابن تيمية، الآراء النحوية، الفتاوى، البحث النحوي.

The Grammatical Criticisms of Ibn Taimiyyah against grammarian in (Al-Fatāwah)

Mohammed bin Abdul Qadir Hanadi
Faculty member at the College of Arts and Humanities
King Abdulaziz University in Jeddah- Kingdom Saudi Arabia
EMIL :Dr.mhanadi@yahoo.com

Abstract

The research discusses the grammatical criticisms of Ibn Taimiyyah against grammarians in light of "Al-Fatāwa", and it confirmed through them that –as mentioned by the scholars- he was an Arabic arbiter, fundamentally and branch-wise, linguistically and grammatically and etymologically.

This became apparent through his criticisms of the grammarians of Basra or Kufa or others, and the method he followed in his grammatical research. The research also confirmed through those grammatical opinions that he belongs to the Bagdad school of grammar which is based on the theory of: independence from the mainstream grammatical schools, then combining and choosing, and at times being unique in some opinions in the field of linguistic studies generally.

Keywords: objections ,Ibn Taimiyyah, grammatical opinions, fataawa, grammatical research.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوافي نعمه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –كُتبت عنه بحوث ورسائل ومؤلفات كثيرة، تحدثت عن جوانب متعددة من ثقافته الشرعية، ولعل الجانب الذي لم يتعرض له الباحثون – فيما أعلم هو الجانب النحوي في ثقافته، ولدى قراءتي لبعض أجزاء الفتاوى وجدت أن هناك مسائل نحوية جاءت في صفحاتها، تظهر فيها شخصيته وثقافته اللغوية والنحوية، فأحببت أن أكتب في هذا الجانب النحوي من سيرته العلمية، راصداً ومتتبعاً لآرائه ومناقشاته النحوية الواردة في " مجموع الفتاوى"، لعلني بهذه المحاولة أضع لبنة في صرح الدراسات والمؤلفات التي كتبت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ويشتمل البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة وفهرس للمراجع والمصادر:

المبحث الأول: التعريف بابن تيمية وثقافته النحوية.

المبحث الثاني: مؤاخذاته على النحاة.

المبحث الثالث: منهجه في البحث النحوي.

وختاما أسأل الله تعلى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه، وأن يوفقني إلى ما فيه رضاه، ولا أزكي نفسي فإن ابن آدم إلى الضعف والعجز والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم، والحمد لله أولا وآخرا، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

المبحث الأول

التعريف بابن تيمية وثقافته النحوية

ابن تيمية –رحمه الله– هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي، ولد يوم الإثنين عاشر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة بحران[1]، وكانت وفاته في سحر ليلة الاثنين عشر ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[2].

أثنى العلماء على ابن تيمية –رحمه الله– ثناء عظيما، وتحدثوا عنه حديثا أكدوا فيه إتقانه للعلوم، وتقدمه فيها، وتصنيفه في فنون كثيرة، قال عنه ابن سيد الناس: " ألفيته ممن أدرك من العلوم حظا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، وإن أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر الحديث فهو صاحب علمه، أو حاضر بالنحل والملل لم ير أوسع من نحلته، ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه"[3].

وقال عنه الذهبي: "ما رأيت أسرع انتزاعا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، كأن السُّنةَ نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، وكان آية من آيات الله في التفسير، والتوسع فيه، وأما أصول الديانة ومعرفة

---

(1) يراجع في ترجمته مفصلاً في المصادر والمراجع التالية: ابن رجب، "طبقات الحنابلة". صححه: محمد حامد الفقي. (مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٢هـ)، ٢: ٣٨٧، وما بعدها، وابن حجر العسقلاني، "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة". (حيدر آباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)، ١: ١٦٨، وما بعدها، إسماعيل بن عمر بن كثير، "البداية والنهاية". (دار الفكر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)، ١٤: ١٣٥، أبو الحسن الندوي، "الحافظ أحمد بن تيمية". (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨م)، ص١١٩ وما بعدها، محمد أبو زهرة، "ابن تيمية". (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص١٩ وما بعدها.

(2) ابن رجب، "طبقات الحنابلة"، ٢: ٤٠٥

(3) ابن رجب، "طبقات الحنابلة"، ٢: ٣٩٠-٣٩١

أقوال المخالفين فكان لا يشق له غبار فيه"[١].

وقال في موضع آخر: "إن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم"[٢]، وأثنى عليه ابن دقيق العيد فقال: "لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد[٣].

هذه شهادات بعض العلماء في ثقافته الشرعية والفقهية، فماذا عن ثقافته اللغوية والنحوية؟

وللإجابة عن هذا السؤال أستطيع أن أقول: إن ابن تيمية كان ذا ثقافة لغوية ونحوية واسعة، ومما يؤكد ذلك الدلائل التالية:

١) إنه –رحمه الله– من كبار العلماء الذين وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد ومما، هو معلوم لدى علماء المسلمين أن العالم لا يصل إلى درجة الاجتهاد إلا إذا كان متقنا لعلم التفسير والفقه والحديث واللغة العربية، وإلى هذا أشار الشيخ عبدالوهاب خلاف، بقوله: " يشترط لتحقيق الأهلية للاجتهاد شروط أربعة، ومنها"[٤].

" أن يكون العالم على علم باللغة العربية، وطرق دلالة: عباراتها ومفرداتها، وله ذوق في فهم أساليبها؛ لأن أول وجهة للمجتهد هي النصوص في القرآن والسنة، وفهمها كما يفهمها العربي الذي وردت هذه النصوص بلغته، وتطبيق القواعد

---

(١) العسقلاني، "الدرر الكامنة"، ١: ١٧٥

(٢) مرعى بن يوسف الحنبلي، "الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية". تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. (ط١، دار الفرقان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ)، ص٤٢.

(٣) مرعي، "الشهادة الزكية"، ص٢٩

(٤) هي العلم بالقرآن والسنة والقياس، ينظر في: عبد الوهاب خلاف، "علم أصول الفقه". (مصر: مكتبة الدعوة الإسلامية)، ص: ٢١١-٢١٨.

الأصولية اللغوية في استفادة المعاني من العبارات والمفردات"[١].

٢) شهد كثير من علماء السلف والخلف بثقافته اللغوية والنحوية، قال عنه الذهبي: " فاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، فتاوى الصحابة والتابعين، وأتقن العربية أصولا وفروعا، تحليلا واختلافا"[٢].

وقال في موضع آخر: " تقدم في علم التفسير والأصول، وجميع علوم الإسلام أصولها وفروعها.. وله يد طولى في معرفة العربية، والصرف، واللغة"[٣].

ورثاه بعد موته بقوله:

يا موت خذ من أردت أو فدع محوت رسم العلوم والورع
أخذت شيخ الإسلام وانفصمت عرى التقى واشتفى أولو البدع
فإن تحدث فمسلم ثقة وإن يناظر فصاحب اللمع
وإن يخض نحو سيبويه يفه بكل معنى من الفن مخترع[٤]

وقال عنه جمال الدين السرمدي في أماليه: " كان ابن تيمية يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه"[٥].

وقال عنه الحافظ البرزالي[٦]: " كان عالما باختلاف العلماء، عالما بالأصول

---

(١) خلاف، "علم أصول الفقه"، ص٢١٨.
(٢) ابن رجب، "طبقات الحنابلة"، ٢: ٣٨٨.
(٣) مرعي، "الشهادة الزكية"، ص ٤٢-٤٣.
(٤) مرعي، "الشهادة الزكية"، ص ٤٣-٤٤.
(٥) العسقلاني، "الدرر الكامنة"، ١: ١٧٩
(٦) هو الإمام الحافظ، الثقة الحجة، مؤرخ الشام، أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الدمشقي، ولد سنة خمس وستين وستمائة بدمشق، ومات محرما في ثالث ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، ينظر في ترجمته: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي

والفروع، والنحو واللغة، غير ذلك من العلوم العقلية والنقلية"[١].

٣) ومما يؤكد ثقافة ابن تيمية النحوية ما دار بينه وبين أبي حيان الأندلسي من حوار وكلام ذكره بعض العلماء في تصانيفهم، وأنقل هنا النص كاملا كما ذكره ابن حجر، ثم أعلق عليه، قال ابن حجر رحمه الله:

" قال الشهاب ابن فضل الله: لما قدم ابن تيمية على البريد إلى القاهرة في سنة سبعمائة نزل عند عمي شرف الدين، وحض أهل المملكة على الجهاد، فأغلظ القول للسلطان والأمراء، ثم حضر عنده شيخنا أبو حيان فقال: ما رَأَت عيناي مثل هذا الرجل، ثم مدحه بأبيات ذكر أنه نظمها بديهة، وأنشده إياها[٢]:

لما أتانا تقي الدين لاح لنا ... داعٍ إلى الله فَرْدٌ ماله وزر

على محياه من سيما الألى صحبوا ... خير البرية نور دونه القمر

حَبْرٌ تسربل منه دهره حبراً ... بحرٌ تقاذف من أمواجه الدرر

قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ... وقام سيد تيم[٣] إذا عصت مضر

وأظهر الحق إذ آثاره اندرست ... وأخمد الشر إذ طارت له شرر

كنا نحدث عن حبر يجيء فها ... أنت الإمام الذي قد كان ينتظ[٤]

الشافعي، "ذيل تذكرة الحفاظ". (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ص ١٠-١٣، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، "طبقات الشافعية". تحقيق: الأستاذ عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي. (طبع عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ)، ٦: ٢٤٦.

(١) مرعي، "الشهادة الزكية"، ص٤٩.

(٢) هذه الأبيات موجودة في "ديوان أبي حيان". تحقيق: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي. (ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٩م)، ص ٤٤٧-٤٤٨.

(٣) هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

(٤) هذه الأبيات جاءت أيضا في "نفح الطيب". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (القاهرة ١٩٤٩م)، ٣: ٣٣٥.

قال: ثم دار بينهما كلام، فجرى ذكر سيبويه، فأغلظ ابن تيمية القول في سيبويه، فنافره أبو حيان، وقطعه بسببه، ثم عاد ذاما له، وصَيَّرَ ذلك ذنبا لا يُغفر.

قال: وحج ابن المحب فسمع من أبي حيان أناشيد، فقرأ عليه هذه الأبيات، فقال: قد كشطتها من ديواني، ولا أذكره بخير، فسأله عن السبب في ذلك فقال: ناظرته في شيء من العربية، فذكرت له كلام سيبويه فقال: يفشر سيبويه[1]، قال أبو حيان: وهذا لا يستحق الخطاب" ويقال: إن ابن تيمية قال له: ما كان سيبويه نبي النحو ولا كان معصوما، بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعا، ما تفهمها أنت، فكان ذلك سبب مقاطعته إياه"[2].

أما تعليقي على هذا النص فإنني أقول فيه:

أولا: ليست هناك لأحد عصمة إلا لرسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وقد قال الإمام مالك –رحمه الله تعالى–: " كل رجل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر، وأراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالعالم المجتهد قد يخطئ في اجتهاداته الشرعية والفقهية، وإذا كان الأمر كذلك فإن عالم اللغة والنحو هو الآخر قد يخطأ في آرائه اللغوية والنحوية، ومن يدعي لنفسه العصمة والكمال؟ وهذا هو المفهوم من قول ابن تيمية: "ما كان سيبويه نبي النحو، ولا كان معصوما".

أما أبو حيان – رحمه الله تعالى– فهو لحبه الشديد لسيبويه لم يتقبل هذا القول من شيخ الإسلام ابن تيمية، وكأنه رأى أن صاحب الكتاب لا يجوز لأحد أن ينال منه، أو يتعرض لكتابه، وهو الذي أشار إلى أهمية كتاب سيبويه في مقدمة تفسيره " لبحر المحيط" فقال: " فجدير بمن تاقت نفسه إلى علوم التفسير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه"[3].

---

(1) والفشار الذي تستعمله العامة بمعنى الهذيان- تاج العروس.
(2) العسقلاني، "الدرر الكامنة"، ١: ١٧٧-١٧٨، ومرعي، "الشهادة الزكية"، ص ٣١-٣١.
(3) أبو حيان، "البحر المحيط". (الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، بدون)، ١: ٣.

ثانيا: إن لسيبويه –رحمه الله تعالى– "منزلة عظيمة في علوم اللغة العربية، ولكتابه كذلك فضل عظيم فيما خلف لنا من تراث ثقافي ضخم كان هو المحور فيه، والباعث عليه، وذلك أنه لم يكد أمره يظهر حتى أثار حركة علمية رائعة، وخلف تيارا فكريا دافقا، تمثل فيما ظهر على مر العصور وفي شتى الأقطار من مؤلفات تتصل بالكتاب وتدور حوله، ونحن لا نعرف – حتى اليوم – كتاباً أقدم منه يحوي آراء النحاة الأولين، ولا أوثق منه مصدراً للأدب العربي القديم، بما نقله إلينا من الشواهد والأشعار، ولا أحفل منه سجلا لكثير من العلوم العربية في فجر نشأتها بما ضمه إلى النحو من لغة وبلاغة، وقراءات، ولهجات، وقل أن تجد في علم من العلوم، أو لغة من اللغات كتابا ككتاب سيبويه، يحتفظ بقيمته احتفاظ العلم أو اللغة بها"[١].

ومع هذه المنزلة العظيمة لسيبويه– رحمه الله –ولكتابه فإن العلماء من بعده قد استدركوا عليه في بعض المسائل كالمبرد[٢]، والسيرافي[٣]، والرماني[٤]، وغيرهم كثير، ولكن هذه الاستدراكات لا تنال من مكانة إمام النحاة ولا من كتابه شيئا، وهو على كل حال مأجور بأجرين إن أصاب، وبأجر واحد إن أخطأ كما أشار إلى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وابن تيمية عندما ذكر بأن في الكتاب مواضع أخطأ فيها سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد اطلاعه على الكتاب، وهذا ما ذكره العلماء الذين ترجموا له، قال ابن حجر في ترجمته لشيخ الإسلام: " وقرأ في العربية أياما على سليمان بن عبد القوي، ثم أخذ كتاب سيبويه، فتأمله ففهمه"[٥].

---

(١) د. مازن المبارك، "الرماني النحوي". (بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني)، ص ١٣٢.
(٢) المبارك، "الرماني النحوي"، ص ١٣٠.
(٣)المبارك، "الرماني النحوي"، ص ١٤٠-١٥٠.
(٤)المبارك، "الرماني النحوي"، ص ٢٨٢-٢٨٣-٢٨٨-٢٩٠-٢٩١.
(٥) العسقلاني، "الدرر الكامنة"، ١: ٣٨٨.

٤) ومما يؤكد ثقافة ابن تيمية النحوية تلك الاعتراضات والمؤاخذات التي أخذها على النحاة، ولم يكن متعصبا لمذهب نحوي دون مذهب آخر، ولم يكن كذلك مجرد ناقل لآرائهم، وإنما يناقشهم مناقشة واعية، فيأخذ منهم ما يراه صحيحا، ويدع ما يراه خطأ، وقمت بجمعها ودراستها من خلال مجموع الفتاوى، وقد جاء الحديث عن ذلك مفصلاً في المبحث الثاني.

المبحث الثاني
مؤاخذاته على النحاة

١- اعتراضاته على نحاة الكوفة:

من اعتراضات ابن تيمية على نحاة الكوفة تلك المؤاخذات التي أخذها على الفراء، ومنها:

المسألة الأولى: اختلفت أقوال النحاة والمفسرين في "إن" الواردة في قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [١]، فذهب قطرب[٢] إلى أنها بمعنى " قد "، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى " إذ "[٣]، وذكر الفراء أن في الآية حذفا، تقديره "فذكر إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع"[٤] وتعرض ابن تيمية في الفتاوى لهذه الآية الكريمة فقال: ﴿ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ " إن " هي الشرطية، وحكى الماوردي أنها بمعنى " ما "، وهذه تكون " ما " المصدرية، وهي بمعنى الظرف، أي ذَكِّر ما نفعت، ما دامت تنفع، ومعناها قريب من معنى الشرطية"[٥]، ثم ذكر قول الفراء في الآية الكريمة والسبب الذي دفعه دفعه إلى ذلك فقال[٦]: "وقيل: ﴿ذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ وإن لم تنفع، قاله طائفة أولهم الفراء[٧]، واتبعه جماعة، منهم الزهراوي[٨] والواحدي والبغوي، قالوا: وإنما لم يذكر

---

(١) الأعلى: ٩.
(٢) عبد الله بن يوسف بن هشام، جمال الدين، " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، ص٣٩، والقرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢٠: ١٥.
(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٥٩، ابن هشام، "المغني"، ص٣٩.
(٤) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٥٩.
(٥) ابن تيمية، "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية". جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد قاسم. (الرباط، المغرب: مكتبة المعارف)، ١٦: ١٥٣-١٥٤.
(٦) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٦: ١٥٣-١٥٥.
(٧) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٥٩.
(٨) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٥٩

الحال الثانية: كقوله: " سرابيل تقيكم الحر "[1] وأراد الحر والبرد، وإنما قالوا هذا لأنهم قد علموا أنه يجب عليه تبليغ جميع الخلق وتذكيرهم سواء آمنوا أو كفروا، فلم يكن وجوب التذكير مختصا بمن تنفعه الذكرى كما قال في الآية الأخرى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾[2].

ورد ابن تيمية قول أبي زكريا الفراء بوجود حذف المعطوف في الآية الكريمة على تقدير "ذكر إن نفعت الذكرى أو لم تنفع"، فقال مستشهداً على ذلك بأقوال السلف الصالح:

"وهذا الذي قاله الفراء له معنى صحيح لكن لم يقله أحد من المفسرين السلف، ولهذا كان أحمد بن حنبل ينكر على الفراء وأمثاله ما ينكره، ويقول كنت أحسب الفراء رجلا صالحا حتى رأيت كتابه في معاني القرآن، هذا المعنى الذي قالوه عليه بآيات أخرى، وهو معلوم بالاضطرار من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن الله بعثه مبلغاً ومذكراً لجميع الثقلين الإنس والجن، لكن ليس هو معنى هذه الآية، بل معنى هذه يشبه قوله: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾[3] وقوله: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾[4].

أما الآية التي استشهد بها أبو زكريا الفراء ومن تبعه وهي قوله تعالى (سرابيل تقيكم الحر) أي وتقيكم البرد، فرد ابن تيمية رأيهم فيها وذكر جوابين في ذلك، " أحدهما: أنه ليس هناك حرف شرط علق به الحكم بخلاف هذا الموضع[5]، الثاني: أن قوله (تقيكم الحر) على بابه، وليس في الآية ذكر البرد، وإنما يقول: إن

(1) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٥٩
(2) الغاشية: ٢١.
(3) ق:٤٥.
(4) النازعات: ٤٥.
(5) أي بخلاف قوله تعالى: (فذكر إن نفعت الذكرى).

المعطوف محذوف هو الفراء وأمثاله ممن أنكر عليهم الأئمة حيث يفسرون القرآن بمجرد ظنهم وفهمهم لنوع من علم العربية عندهم، وكثيراً لا يكون ما فسروا به مطابقا"[١].

وما ذهب إليه ابن تيمية –رحمه الله تعالى –في أَنَّ " إِنْ" في قوله تعالى:﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ تفيد الشرط هو الأصح؛ لأن معنى الآية يقوي ذلك، وبه قال المفسرون من السلف الصالح، فابن عباس رضي الله عنه كان يقول: "تنفع أوليائي" ، ولا تنفع أعدائي"[٢]، وكان الحسن البصري– رحمه الله تعالى– يقول: "تذكرة للمؤمن وحجة على الكافر"[٣].

وقال ابن كثير: " أي ذَكِّرْ حيث تنفع التذكرة، ومن ههنا يؤخذ الأدب في نشر العلم فلا يضعه عند غير أهله"[٤].

ومع ترجيحي لقول ابن تيمية –رحمه الله – فإن توجيه الفراء للآية الكريمة مقبول عندي لأن حذف المعطوف[٥] وارد في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ ﴾ [٦]، " أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين"[٧].

المسألة الثانية: ومن مؤاخذات ابن تيمية – رحمه الله تعالى – على الفراء ما ذكره لدى حديثه عن قوله تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾[٨] ،

---

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ١٥٩.
(٢) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢٠: ١٥.
(٣) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢٠: ١٥.
(٤) ابن كثير، "مختصر تفسير ابن كثير". اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني. (بيروت: دار القرآن الكريم)، ٣: ٦٣٠.
(٥) ابن هشام، "المغني"، ص ٨١٩-٨٢٠.
(٦) الحديد:١٠.
(٧) ابن هشام، "المغني"، ص ٨١٩.
(٨) الشمس:٩-١٠.

فقد ذهب جمع من النحاة والمفسرين إلى أن فاعل " زكى" " ودسى" ضمير يعود على الاسم الموصول (مَنْ)، وذهب الفراء[١] ومن تبعه إلى أن الفاعل ضميرٌ يعود إلى ضمير الله تعالى، وقد عاد الضمير " ها " في " زكاها" مؤنثا باعتبار المعنى من مراعاة التأنيث، والمعنى على القول الأول: "قد أفلح من زكى نفسه بطاعة الله، وعلى القول الثاني: قد أفلح من زكاه الله". وقد أورد ابن تيمية هذين القولين، ورجح القول الأول، ورد قول الفراء فقال في معرض حديثه عن الآية السابقة:

" قال قتادة وابن عيينة وغيرهما: قد أفلح من زكى نفسه بطاعة الله وصالح الأعمال، وقال الفراء: قد أفلحت نفس زكاها الله، وقد خابت نفس دساها الله، وليس هو المراد من الآية، بل المراد بها الأول قطعا"[٢].

وقال في موضع آخر في الفتاوى:

" قد قيل في قوله تعالى (قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) إن الضمير عائد إلى الله، أي قد أفلح من زكاها الله، وقد خاب من دساها الله، وهذا مخالف للظاهر، بعيد عن نهج البيان الذي ألف عليه القرآن"، إذ كان الأحسن " قد أفلحت من زكاها الله، وقد خابت من دساها"، وهذا ضعيف"[٣].

والأدلة التي اعتمد عليها ابن تيمية في رد قول الفراء وغيره تقوم على النقل واللفظ والمعنى، وأما من جهة النقل فقد ذكر بعض العلماء أن القول بأن الفاعل ضمير يعود إلى الله تعالى هو قول ابن عباس –رضي الله عنه– وهو قول ضعيف"[٤]، قال ابن تيمية " وما ذكره الوالبي عن ابن عباس هو حديث منقطع"[٥].

---

(١) انظر قول القراء في "معاني القرآن". (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م)، ٣: ٢٦٧.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٥.
(٣) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٢٣١.
(٤) انظر هامش مختصر تفسير ابن كثير، ٣: ٦٤٤.

منقطع"[1].

وأما من جهة اللفظ فإن الاسم الموصول " مَنْ " لا بد في صلته من عائد، فإذا جعلنا الفاعل في "زكاها"، و "دساها" ضميرا يعود على "من" الموصولة استقام الكلام، قال –رحمه الله– وهو يتحدث عن هذا الدليل بالتفصيل: " أما اللفظ فقوله: (من زكاها) اسم موصول ولا بد فيه من عائد على " مَنْ" فإذا قيل: قد أفلح الشخص الذي زكاها كان ضمير الشخص في زكاها يعود على "مَنْ" هذا وجه الكلام الذي لا ريب في صحته، كما يقال: قد أفلح من اتقى الله، وقد أفلح من أطاع الله".

وأما إذا كان المعنى قد أفلح من زكاها الله لم يبق في الجملة ضمير يعود على "مَنْ"، فإن الضمير على هذا يعود على الله، وليس هو " مَنْ "، وضمير المفعول يعود على النفس المتقدمة[2]، فلا يعود على " مَنْ " لا ضمير الفاعل ولا المفعول، فتخلو الصلة من عائد، وهذا لا يجوز، نعم، لو قيل: قد أفلح من زكى الله نفسه، أو من زكاها الله له ونحو ذلك صح الكلام، وخفاء هذا على من قال به النحاة عجب، وهو لم يقل: قد أفلحت نفس زكاها فإنه هنا تكون (زكاها) صفة لنفس لا صلة، بل قال (قد أفلح من زكاها) فالجملة صلة لـ " مَنْ " لا صفة لها"[3].

ثم رد ابن تيمية – رحمه الله تعالى – قول النحاة والعلماء الذين ذكروا بأن الضمير " ما " في " زكاها " عاد مؤنثا إلى " مَنْ " باعتبار المعنى، فقال: "قالوا: في (زكى) ضمير المفعول يعود على " مَنْ "، وهي تصلح للمذكر والمؤنث، والواحد والعدد، فالضمير عائد على معناها المؤنث، وتأنيثها غير حقيقي، ولهذا قيل: "قد أفلح"، ولم يقل قد أفلحت، قيل لهم: هذا مع أنه خروج من اللغة الفصيحة، فإنما يصح إذا دل الكلام على ذلك وأما هنا فليس في لفظ " مَنْ " وما بعدها ما يدل على

---

(1) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٥.
(2) أي على قوله تعالى: (ونفس وما سواها).
(3) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٥-٦٢٦.

أن المراد به النفس المؤنثة، فلا يجوز أن يراد بالكلام ما ليس فيه دليل على إرادته، فإن مثل هذا يُصان كلام الله عز وجل منه، ولو قدر احتمال عود ضمير "زكاها" إلى "نفس"وإلى " مَنْ " مع أن لفظ " مَنْ " لا دليل يوجب عوده عليه لكان إعادته إلى المؤنث أولى من إعادته إلى ما يحتمل التذكير والتأنيث، وهو في التذكير أظهر لعدم دلالته على التأنيث، فإن الكلام إذا احتمل معنيين وجب حمله على أظهرهما، ومن تكلف غير ذلك فقد خرج عن كلام العرب المعروف، والقرآن منزه عن ذلك، والعدول عما يدل عليه ظاهر الكلام إلى ما لا يدل عليه بلا دليل لا يجوز البتة، فكيف إذا كان نصاً من جهة المعنى؟"[1].

وأما من جهة المعنى فابن تيمية –رحمه الله تعالى –يرى أن الإنسان يزكي نفسه بطاعة الله، ويدسيها بمعصية الله، وعلى هذا فإن فاعل (زكاها) يعود على الاسم الموصول " مَنْ "، أشار إلى هذا في قوله: " والمقصود هنا أمر الناس بتزكية أنفسهم والتحذير من تدسيتها، كقوله تعالى (قد أفلح من تزكى) فلو قدر أن المعنى قد أفلح من زكى الله نفسه لم يكن فيه أمر لهم ولا نهي، ولا ترغيب ولا ترهيب"[2].

ورأي ابن تيمية – من وجهة نظري – هو الراجح في توجيه الآية الكريمة، وذلك للأدلة السابقة التي ذكرها، وأضيف هنا أن المفسرين من السلف الصالح رضي الله عنهم ذكروا هذا التوجيه، وهو أن الفاعل في (زكاها)، و(دساها) يعود على الاسم الموصول " مَنْ " في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ ، ومن هؤلاء الحسن البصري[3] وقتادة[4]، وسفيان بن عيينة[5].

وقال أبو حيان في حديثه عن توجيه هذه الآية الكريمة:" والظاهر أن فاعل

---

(1) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٥٠-٦٢٦.
(2) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٨.
(3) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨١.
(4) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢٠: ٥٢.
(5) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٠: ٦٢٥.

(زكى) و(دسى) ضمير يعود على مَنْ"[1].

٢- مؤاخذته على نحاة البصرة

المسألة الأولى: من مؤاخذات واعتراضات ابن تيمية -رحمه الله تعالى -على بعض نحاة البصرة إعرابه لـ "سفه" في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[2]، فللنحاة توجيهات مختلفة يمكن حصرها في أربعة أقوال:

الأول: أن الفعل (سفه) تضمن معنى (جهل) وعلى هذا فإن (نفسه) مفعول به للفعل (سفه)، وهو وقول الزجاج[3]، وابن جني[4].

الثاني: أن الفعل (سفه) يتعدى بنفسه، وهو قول المبرد[5].

الثالث: أن (نفسه) منصوب بإسقاط حرف الجر، أي جهل في نفسه، وهو قول الأخفش[6].

الرابع: أن (نفسه) تمييز، وهو قول الفراء[7].

أما ابن تيمية فقد رد قول الزجاج وابن جني وغيرهما ممن جعلوا الفعل (سفه) متضمنا معنى (جهل)، فقال بعد ذكر رأى الفراء: "والبصريون لم يعرفوا ذلك، فمنهم من قال: جهل نفسه كما قاله الزجاج، قال: لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه لأنه لم يعلم خالقها، وهذا الذي قالوه ضعيف؛ لأن الفعل "سفه" فعل لازم، ليس

---

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨١.

(٢) البقرة: ١٣٠.
(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤، القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢: ٩٠
(٤) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤.
(٥) ابن الأنباري، "البيان في غريب إعراب القرآن". تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا. (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، ١: ١٢٣، وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤.
(٦) القرطبي، "الجامع لحكام القرآن"، ٢: ٩٠.
(٧) الفراء، "معاني القرآن"، ١: ٧٩، وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤.

بمتعد، و"جهل" فعل متعد وليس في كلام العرب "سفهت كذا" ألبتة بمعنى "جهلته"[١].

ورد ابن تيمية كذلك رأي الأخفش فقال: "وقال الأخفش: نصب بإسقاط الخافض، أي سفه في نفسه، وقوله "بإسقاط الخافض" ليس هو أصلا فيعتبر به، لكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة، فيتعدى الفعل بنفسه، وإن كان مقيسا في بعض الصور، و"سفه"، ليس من هذا"[٢].

والرأي الذي اختاره ابن تيمية هو ما ذهب إليه الفراء حين جعل "نفسه" منصوباً على التمييز، ودافع عن هذا الرأي في الفتاوى فقال[٣] بعد أن ذكر الآية الكريمة:" فيها من جهة الإعراب والمعنى قولان: أحدهما: وهو قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره، وهو معنى قول أكثر السلف أن النفس هي التي سفهت، فإن "سفه" فعل لازم لا يتعدى، لكن المعنى: إلا من كان سفيها، فجعل الفعل له، ونص "النفس" على التمييز" كقوله تعالى:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[٤].

وقال في موضع آخر: "وهذا الذي قاله الكوفيون أصح في اللغة والمعنى فإن الإنسان هو السفيه نفسه، كما قال تعالى:﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٥]﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ﴾[٦] فكذلك قوله:﴿ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾[٧] أي تختان أنفسكم، فالأنفس هي التي اختانت، كما أنها هي السفيهة"[٨].

---

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٥٧١.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٥٧١.
(٣) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٥٧٠.
(٤) مريم ٤.
(٥) البقرة ١٤٢.
(٦) النساء ٥.
(٧) البقرة ١٨٧.
(٨) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٤: ٤٤٢.

ومن الأدلة التي اعتمد عليها ابن تيمية على جواز مجيء التمييز معرفة خلافاً للبصريين قول العرب: "غبن فلان رأيه"، وإلى هذا أشار بقوله: "فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب، ومثله قوله: "غبن فلان رأيه"، وبطر عيشه، ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَاۖ ﴾ [1] ، أي بطرت نفس المعيشة، وهذا معنى قول يمان بن رباب، حمق رأيه ونفسه"[2].

وما أخذه ابن تيمية– رحمه الله– على الزجاج والأخفش صحيح، لأنه لم يرد في كلام العرب أن "سفه" بمعنى "جهل"، كذلك فإن إسقاط حرف الخافض كما قال الأخفش لا دليل عليه.

وعندي في توجيه الآية رأي آخر لم يذكره ابن تيمية وهو أن نجعل الفعل "سفه" متعدياً بنفسه دون تضمينه لمعنى "جهل"، وقد ذكر المبرد[3]،وثعلب[4] أن هذه لغة، لغة، وحكاه أبو الخطاب[5] عن بعض القبائل العربية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وجاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الكبر أن يسفه الحق، ويغمط الناس"[6].

المسألة الثانية: ذهب البصريون إلى أن إضافة الموصوف إلى الصفة لا تجوز خلافاً للكوفيين، وما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب فمؤول عندهم، كقولهم "صلاة الأولى"، ومسجد "الجامع"، فتقدير الكلام عند نحاة البصرة[7]

---

(1) القصص ٥٨.
(2) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٤: ٤٤٢.
(3) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤.
(4) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ٣٩٤.
(5) ابن الأنباري، "البيان في إعراب غريب القرآن"، ١: ١٢٣.
(6) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١: ١٩٤.
(7) ينظر مفصلاً في: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل". (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤م)، ٣: ٤٩، ابن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. (مكة المكرمة: نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)، ٢: ٩٢٣، وابن الحاجب، "الكافية في النحو". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ)، ١: ٢٨٥، والسيوطي، "همع الهوامع". (بيروت: دار المعرفة)، ٢:

صلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع".

تناول ابن تيمية –رحمه الله– هذه المسألة النحوية في "الفتاوى" ورجح رأي الكوفيين فيها، ورد رأي البصريين فقال:

" ثم مثل هذا إذا أضيف فيه الموصوف إلى الصفة كقوله تعالى: ﴿ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾ [1]، وقولهم: صلاة الأولى، ودار الآخرة، هو عند كثير من نحاة البصرة أن المضاف إليه محذوف، تقديره، (صلاة الساعة الأولى، والأول أصح، ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ولا يخطر بالبال)[2].

وما اختاره ابن تيمية – من جهة نظري – هو الأصح وذلك للأدلة التالية:

أولا: ليس في الشواهد التي ذكرها النحاة ما يدل على حذف الموصوف، فتقدير الآية عند البصريين "وحب النبت الحصيد"، وهذا – كما قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد –رحمه الله – تكلف لا داعي له[3].

ثانيا: الشواهد الواردة في إضافة الموصوف إلى الصفة كثيرة، وفيها دليل واضح على الجواز، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [4]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ ﴾ [5]، وقوله: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ ﴾ [6]، وقوله

٤٩، وأبو البركات ابن الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢م)، ٢: ٤٣٦ وما بعدها.

(١) سورة ق ٩.

(٢) ابن تيمة، "الفتاوى"، ٢٠: ٤٨٠-٤٨١.

(٣) محمد محيي الدين عبد الحميد، "الانتصاف من الإنصاف". (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢م)، ٢: ٤٣٧.

(٤) الواقعة ٩٥.

(٥) يوسف ١٠٩.

(٦) القصص ٤٤.

عز شأنه: ﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ۝٩ ﴾ [1]، فقد جاء الموصوف فيها جميعا مضافا إلى الصفة، وهي مؤولة عند البصريين[2]، إذ التقدير في الآية الأولى (حق الأمر اليقين)، وفي الثانية (ولدار الساعة الآخرة) ، وفي الثالثة (بجانب المكان الغربي)، وفي الآية الرابعة (وحب الزرع الحصيد)، وفي هذه التأويلات تكلف واضح لا حاجة إليه.

ومن الشواهد الدالة على الجواز ما ورد في كلام العرب[3] قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء".

٣- اعتراضاته على نحاة آخرين:

المسألة الأولى: أجمع جمهور القراء[4]، على تشديد النون في " إِنَّ "، وإثبات ألف اسم الإشارة "هذان" في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [5]، وموضع الإشكال في هذه القراءة أن اسم الإشارة جاء مرفوعا بالألف، وهو في موضع نصب اسم " إِنَّ "، وكان القياس يقتضي مجيئها بالياء "إن هذين لساحران".

وكانت هذه القراءة السبعية المتواترة من القراءات التي أسهب ابن تيمية- رحمه الله- تعالى في الحديث عنها في "الفتاوى"، فبعد أن ذكر هذه القراءة التي قرأها نافع وابن عامر وحمزة والكسائي قال: "إن منشأ الإشكال أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء، وفي حال الرفع بالألف، وهذا متواتر من لغة العرب"، فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل "هذين" و "اللذين" تجري هذا المجرى، وأن

---

(١) ق ٩.
(٢) ابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٤٣٨.
(٣) ابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٤٣٨.
(٤) ابن خالويه، "الحجة في القراءات السبع". تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم. (ط٢، دار الشروق، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، ص ٢٤٢، ومكي بن أبي طالب، "الكشف عن وجوه القراءات السبع". تحقيق: د. محيي الدين رمضان. (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، ٢: ٩٩.
(٥) طه ٦٣.

المبني في حال الرفع يكون بالألف، ومن هنا نشأ الإشكال"[١]، وجمهور النحاة وجه هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب وغيرها من القبائل العربية التي تلتزم الألف في المثنى في جميع أحوالها، في الخفض والرفع والنصب، وممن اختار هذا التوجيه أبو علي الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وابن الأنباري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن هشام[٦]،وأبو حيان[٧]، وابن عقيل[٨]، والسيوطي[٩]، وغيرهم كثير.

ورد ابن تيمية توجيه جمهور النحاة لهذه القراءة المتواترة فقال:" وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة بني الحارث بن كعب يقولون: ضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، كما تقول: جاءني الزيدان، حكى ذلك أبو زيد والأخفش والكسائي والفراء، وحكى أبو الخطاب أنها لغة بني كنانة، وحكى غيره أنها لغة الخثعم"[١٠].

وبعد أن ذكر ابن تيمية – رحمه الله – أقوال أئمة العربية في توجيه هذه القراءة على لغة بني الحارث قال:" قلت: بنو الحارث بن كعب هم من أهل نجران، ولا ريب أن هذا القرآن لم ينزل بهذه اللغة، بل المثنى من الأسماء المعربة في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر، وقد ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال: إن القرآن نزل بلغة قريش، وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف: إذا اختلفتم في شيء

---

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١: ٢٩٨-٢٤٩.
(٢) الزجاج، "إعراب القرآن". تحقيق: ودراسة إبراهيم الأبياري. (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣ – ١٩٦٤م)، ١: ٢٠٤.
(٣) الزجاج، "إعراب القرآن"، ١: ٢٠٤.
(٤) ابن الأنباري، "البيان في غريب إعراب القرآن"، ٢: ١٤٤.
(٥) ابن يعيش، "شرح المفصل". (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي)، ٣: ١٢٨.
(٦) ابن هشام، "شرح شذور الذهب". (ط٢، المكتبة التجارية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م)، ص ٤٦-٤٧.
٤٧.
(٧) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦: ٢٥٥.
(٨) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، ١: ٤٨-٥٩.
(٩) السيوطي، "همع الهوامع". (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٤٠.
(١٠) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٠.

فاكتبوه بلغة قريش، فإن القرآن نزل بلغتهم، ولم يختلفوا إلا في حرف، وهو " التابوت"، فرفعوه إلى عثمان، فأمر أن يكتب بلغة قريش"، رواه البخاري في صحيحه"[١].

وذهب رحمه الله تعالى إلى أن قريشاً، ما نطقت الأسماء المبهمة بالياء إذا جاء في صيغة المثنى، وإلى هذا أشار بقوله: " وحينئذ فالذي يجب أن يقال: إنه لم يثبت أنها لغة قريش، بل ولا سائر لغات العرب، أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً، جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء، وإلا فليس في القرآن اسم مبهم في موضع نصب أو خفض إلا هذا، ولفظه " هذان، فهذا نقل ثابت متواتر لفظاً ورسماً"[٢].

وقال في موضع آخر في الفتاوى حول هذا المعنى:

" وحينئذ فقد علم أن الصحابة إنما قرأوا كما علمهم الرسول ﷺ، وكما هو لغة العرب، ثم لغة قريش، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة تقول: إن هذان، ومررت بهذان، تقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف"[٣]، وربما اعترض بعضهم على ابن تيمية بأن الاسم المبهم جاء بالياء في القرآن الكريم كما في قوله تعالى:﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾[٤]، وقد ذكر رحمه الله هذا الاعتراض ورده بقوله: "قد يجيب من يعتبر كون الألف في "هذا" هو المعروف في اللغة بأن يفرق بين قوله (إن هذان) وقوله: {إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ }[٥]، }[٥]، أن "هاتين" تثنية مؤنث، وذلك تثنية مذكر، والمذكر المفرد منه "ذا" بالألف

(١) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥١.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٥.
(٣) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٦.
(٤) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٥: ٢٦٣.
(٥) " إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين" القصص ٢٧.

فزيدت فيه نون التثنية، وأما المؤنث فمفرده "ذي" أو "ذه" أو "ته"، وقوله "إحدى ابنتي هاتين" تثنية "تي" "بالياء" فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد، بخلاف تثنية المذكر، وهو "ذا"، فإنه بالألف، فإقراره بالألف أنسب"[١].

أما لماذا جاءت (هذان) بالألف وهي في موضع نصب؟ أجاب ابن تيمية بقوله: "أما العقل والقياس فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة فحكى ابن الأنباري وغيره عن الفراء قال: ألف التثنية في "هذان" هي ألف "هذا"، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون "الذين"، ... وقال المهدوي: وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان عن هذه المسألة فقال: كما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد"[٢].

واختار ابن تيمية هذا التعليل فقال:

"إن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحده ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض، فكذلك في تثنيته، بل قالوا: قام هذا، وأكرمت هذا، ومررت بهذا، وكذلك "هؤلاء"، في الجمع، فكذلك المثنى، وهذا هو القياس فيه أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه، لا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضا معتبر بمفرده ومجموعه، فالأسماء المعربة مثناها بمفردها ومجموعها، تقول: رجل، ورجلان، ورجال، فهو معرب في الأحوال الثلاثة، يظهر الإعراب في مثناه كما ظهر في مفرده ومجموعه"[٣].

وختم رحمه الله تعالى حديثه عن هذه المسألة بقوله:

"فتبين أن الذين قالوا: إن مقتضى العربية أن يقال "إن هذين" ليس معهم بذلك نقل عن اللغة المعروفة في القرآن التي نزل بها القرآن، بل هي أن يكون المثنى من

---

(١) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٥: ٢٦٣.
(٢) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٧.
(٣) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٩.

أسماء الإشارة مبنيا في الأحوال الثلاثة على لفظ واحد، كمفرد أسماء الإشارة ومجموعها"[١].

وأما رأيي في هذه المسألة النحوية فإنني أشير إلى ثلاثة أمور:

الأول: موافقة ابن تيمية لجمهور النحاة الذين ذكروا بأن قوله تعالى "إن هذان لساحران" جاء على لغة بني الحارث بن كعب وغيرها من القبائل العربية التي تلتزم الألف في المثنى في جميع أحوالها في الخفض والرفع والنصب، وهذا ما ذكره أيضا ابن تيمية في قوله "إن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحده ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض، فكذلك في تثنيته، بل قالوا: قام هذا، وأكرمت هذا، ومررت بهذا، فكذلك المثنى"[٢].

الثاني: الفرق بين ما قاله ابن تيمية وجمهور النحاة أن الجمهور جعلوا هذه اللغة خاصة ببعض القبائل العربية، بينما عممها ابن تيمية فجعلها لغة قريش وسائر القبائل العربية، أشار إلى هذا بقوله:

فقد علم أن الصحابة دائما قرأوا كما علمهم الرسول الكريم، وكما هو لغة العرب، ثم لغة قريش، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في الأسماء المبهمة تقول: "إن هذان، ومررت بهذان".

الأمر الثالث: جاءت هذه اللغة في بعض أحاديث رسول الله ﷺ، ومنها ما رواه الإمام أحمد[٣]في مسنده "إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة"، فقد ورد اسم الإشارة "هذان" مرفوعا بالألف، وكان حقه النصب؛ لأنه معطوف على الضمير المنصوب في "إياك"، وهو في محل نصب، لكنه ثبتت الألف فيه اتباعا

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٩.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٩.
(٣) أحمد بن محمد بن حنبل، "مسند الإمام أحمد"، ١: ١٠١.

للغة بنى الحارث"[١].

المسألة الثانية: ذهب جمع من النحاة المتقدمين والمتأخرين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فالباء مثلا ترد في معان عدة منها: أنها تفيد الظرفية[٢]، فتكون بمعنى "في" نحو قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾[٣]، ومنها إفادتها معنى المجاوزة[٤]، كعن، ومنه قوله تعالى:﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[٥].

ورفض ابن تيمية – رحمه الله تعالى– قول من يقول من النحاة إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، أشار إلى هذا بقوله في الفتاوى:

" والعرب تضمن الفعل معنى الفعل، وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله تعالى:﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾[٦] ، أي مع نعاجه، وقوله تعالى:﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٧] ، أي مع مع الله ونحو ذلك، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه، وكذلك قوله تعالى:﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٨]، ضمن يروى بها، ونظائره كثيرة"[٩].

وعندي أنه ليس في هذه المسألة النحوية أدلة قطعية ترجح رأيا على آخر، فما ذهب إليه ابن تيمية من تضمين الأفعال المذكورة في الآيات معاني أخرى، نحو

---

(١) العكبري، "إعراب الحديث النبوي". تحقيق: عبد الإله نبهان. (دمشق: مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٧ – ١٩٧٧م)، ص١٥٥-١٥٦.
(٢) ابن هشام، "المغني"، ص ١٤١.
(٣) آل عمران ١٢٣.
(٤) ابن هشام، "المغني"، ص ١٤١.
(٥) المعارج ١.
(٦) ص ٢٤.
(٧) الصف: ١٤.
(٨) الإنسان: ٦.
(٩) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٣: ٣٤٢.

تضمين السؤال معنى الجمع، وتضمين "يشرب" معنى "يروى"، هو رأي صحيح مقبول، وإلى جانب هذا فإن رأي من قال من النحاة بقيام بعض الحروف مقام بعض هو الآخر رأي صحيح مقبول.

قال السيوطي– رحمه الله تعالى – في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ ، أي يشرب منها، وهذا المعنى أثبته الكوفيون والأصمعي والفارسي وابن مالك[١].

المسألة الثالثة: ذهب النحاة والمفسرون إلى أن "ما" في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ ﴾[٢]، إما أن تكون مصدرية، وبه قال المبرد[٣]، والزجاج[٤]، وقتادة[٥]، وإما أن تكون موصولة وبه قال الزمخشري[٦] وغيره.

وتحدث ابن تيمية –رحمه الله –عن هذه المسألة فاختار قول من ذكر بأنها موصولة، فقال بعد ذكر الآية الكريمة:

"قد قيل إن "ما" مصدرية، والتقدير، والسماء وبناء الله إياها، والأرض وطحو الله إياها، ولا يصلح أن يقدر المصدر هنا مضافا إلى الفعل فقط، فيقال "وبنائها" لأن الفاعل مذكور في الجملة في قوله "وما بناها" "وما طحاها"، فإن الفعل لا بد له من فاعل في الجملة ومفعول أيضا، فلا بد أن يكون في التقدير الفاعل والمفعول، لكن

---

(١) السيوطي، "الهمع"، ٢: ٢١، يراجع بتوسع في هذه المسألة: المالقي، "رصف المباني في شرح حروف المعاني". تحقيق: د. أحمد الخراط. (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ)، ١: ٢٢٢، والسيوطي، "الإتقان في علوم القرآن". (بيروت: المكتبة الثقافية)، ١: ١٥٩، وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٣٩٥، وابن هشام، "المغني"، ١: ١٤٢.

(٢) الشمس٥-٦.

(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨٧.

(٤) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨٧.

(٥) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨٧.

(٦) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨: ٤٨٧.

إذا كانت مصدرية كانت "ما" حرفا ليس فيها ضمير، فيكون ضمير الفاعل في "بناها" عائدا على غير مذكور، بل إلى معلوم، والتقدير والسماء وما بناها الله، وهذا خلاف الأصل، وخلاف الظاهر"[١].

وقال في موضع آخر في الفتاوى:

"قوله تعالى (والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها) "ما "على القول الصحيح أنها اسم موصول، والمعنى "وبانيها وطاحيها ومسويها"[٢].

وما اختاره ابن تيمية في هذه المسألة من جعل " ما " موصولة هو الأصح لأن كبار علماء السلف الصالح من المفسرين اختاروا هذا التوجيه، قال القرطبي –رحمه الله تعالى–: "قيل المعنى: ومن بناها، قاله الحسن ومجاهد وهو اختيار الطبري"[٣].

(١) أبو حيان، "الفتاوى"، ١٦: ٢٢٧.
(٢) أبو حيان، "الفتاوى"، ١٦: ٥٩٦.
(٣) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٢٠: ٥٠.

المبحث الثالث

منهجه في البحث النحوي

أما منهجه في البحث النحوي فسأتناول فيه النقاط الثلاثة الآتية:

١- موقفه من السماع.

٢- موقفه من القياس والعلة.

٣- صلة الإعراب بالمعنى.

١- موقفه من السماع:

السماع أصل مهم من أصول النحو العربي، وإقامة قواعده وأحكامه، واشترطوا فيه أن يكون نقلا موثوقا به، فإذا توفر ذلك للكلام كان حجة لا تدفع، ودليلا قاطعا في المسائل الخلافية بين علماء العرب، ولعل من أعظم مصادر السماع وأهمها: القرآن الكريم وقراءاته، فما هو موقف ابن تيمية -رحمه الله تعالى- من القراءات القرآنية؟ والإجابة عن هذا السؤال ستكون في ضوء الحديث عن الأمور الآتية:

- دفاعه عن القراءات.
- قبول القراءات وتوجيهها نحويا.
- الاستشهاد بالقرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية.

فأما دفاعه عن القراءات القرآنية فيمكن ذكره فيما يأتي:

١. يقول الله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾[1].

(1) النساء١٦٢.

اختلف النحاة في توجيه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ حيث جاء منصوبا، وما قبله مرفوع، والخبر لم يأت بعد في الآية وهو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾، فذهب البصريون إلى أن "والمقيمين" منصوب على المدح، وذلك لبيان فضل الصلاة، وذهب الكسائي إلى أن "والمقيمين "معطوف على "ما" في "يما أنزل" فيكون التقدير: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء"[1].

ورد بعضهم هذه القراءة السبعية المتواترة لنصب "المقيمين" قبل تمام الخبر ودافع ابن تيمية –رحمه الله تعالى– عنها في الفتاوى، ورد هذا الزعم الباطل فقال: "قال الزجاج في قوله ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ قول من قال: إنه خطأ بعيد جدا، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة، فكيف يتركون شيئا يصلحه غيرهم؟ فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم".

وقال ابن الأنباري: "حديث عثمان[2] لا يصح لأنه غير متصل، ومحال أن يؤخر عثمان شيئا ليصلحه من بعده".

والمراد بحديث عثمان بن عفان –رضي الله عنه– ما ورى أنه لما فرغ من المصحف أتى به إلى الخليفة عثمان قال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا ستقيمه

([1]) ينظر مفصلاً في هذه المسألة: مكي بن أبي طالب، "مشكل إعراب القرآن". دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن. (منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥م)، ١: ٢١٢، المنتجب الهمذاني، "الفريد في إعراب القرآن المجيد". (نسخة ميكروفيلمية مصورة بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم الفن ٣٠١، تفسير علوم القرآن)، ١: ١٧٣، ابن قرار، "تفسير مشكل إعراب القرآن". (مصور بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم القيد ١٦٠، مجاميع، تفسير وعلوم القرآن)، ص ١٥٢، ابن هشام، "شرح شذور الذهب"، ص ٧٩، الآلوسي، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم". (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، م٢ ج٦: ١٤، الفراء، "معاني القرآن"، ١: ١٠٦، والزمخشري، "الكشاف عن حقائق التنزيل". (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٥٨٢.

([2]) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٣.

العرب بألسنتها، ولو كان المملي من هذيل"[1]

وبعد أن أورد ابن تيمية قول الزجاج وابن الأنباري قال:

"قلت: ومما يبين كذب ذلك أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت فهذا ممتنع عادة وشرعا من الذين كتبوا، ومن عثمان، ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن ويعلمون أن فيه لحنا لا يجوز في اللغة، فضلا عن التلاوة، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد منهم، فهذا مما يعلم بطلانه عادة.. فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحناً أو غلطاً، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرأوه، فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك"[2].

٢- رمى بعضهم قوله تعالى:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ باللحن[3]، والخطأ[4]، لأن القياس كان يقتضي مجيء "هذان" بالنصب لأنه اسم "إن"، فقد نسب إلى أبي عمرو قوله: "إني لأستحي أن أقرأ (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) وزعم بعضهم أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن هذه الآية فقالت: يا ابن أخي، هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتابة".

وقد مضى الحديث عن رأي ابن تيمية- رحمه الله -عن توجيه هذه القراءة السبعية المتواترة، وأذكر هنا بعض أقواله التي رد فيها على من زعم أن هذه القراءة خطأ أو لحن.

"ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً، فإن المصحف منقول

---

(1) الألوسي، "روح المعاني"، ٦: ١٥.
(2) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٣-٢٥٤.
(3) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١١: ١٤٥.
(4) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١١: ١٤٥.

بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، وكلها مكتوبة بالألف ، فكيف يتصور في هذا غلط، وأيضا فإن القراء إنما قرأوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرأون سورة (طه) على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وهي من أول ما نزل من القرآن.. فالصحابة لا بد أن قد قرأوا هذا الحرف، ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرأوه بالياء كأبي عمرو، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء، ولم تكتب إلا بالياء، فعلم أنهم كانوا يقرأونها بالألف كما قرأها الجمهور، وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرأون هذه السورة في الصلاة وخارج الصلاة، ومنهم سمعها التابعون، ومن التابعين سمعها تابعوهم، فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرأوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرأوها إلا بالألف"[1].

أما قبوله –رحمه الله– القراءات القرآنية وتوجيهها نحويا فمن الأمثلة على ذلك:

١) تحدث عن قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾[2]، فقال: "فيه قراءتان مشهورتان"، الرفع والنصب، وعلى القراءتين قد قيل: إن المراد بقول الحق: عيسى، كما سمى كلمة الله، وقيل: بل المراد هذا الذي ذكرناه قول الحق، فيكون خبر مبتدأ محذوف ، وهذا له نظائر كقوله تعالى:﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾[3]، وإن أريد به عيسى فتسميته قول الحق كتسميته كلمة الله وعلى هذا يكون خبرا وبدلا"[4].

٢) اختلف القراء في قراءة (والأرحام) في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٥-٢٥٦.
(٢) مريم: ٣٤.
(٣) الكهف:٢٢.
(٤) ابن تيمة، "الفتاوى"،٢٠: ٤٨٠.

وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [1]، فقرأها[2]حمزة بخفض (الأرحامِ)، وقرأها الجمهور بالنصب، وتحدث ابن تيمية عن هذه الآية فأثبت القراءتين فقال بعد أن ذكر الآية:

"فعلى قراءة الجمهور بالنصب إنما يسألون بالله وحده لا بالرحم، وهذا إخبار عن سؤالهم، وقد يقال إنه ليس بدليل على جوازه، فإن كان دليلا على جوازه فمعنى قولك: أسألك بالرحم ليس إقساما بالرحم لكن بسبب الرحم، أي لأن الرحم توجب لأصحابها بعضهم على بعض حقوقاً، كسؤال الثلاثة الله تعالى بأعمالهم الصالحة، وكسؤالنا بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، ومن هذا الباب روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أن ابن أخيه عبد الله بن جعفر كان إذا سأله بحق جعفر أعطاه، وليس هذا من باب الإقسام، بل من باب حق الرحم"[3].

وأسجل هنا ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: في قبول ابن تيمية قراءة "والأرحام" بالخفض رد على بعض النحاة[4] الذين وصفوها بالضعف في القياس[5] ،والقلة في الاستعمال[6].

الملاحظة الثانية: أجاز عطف "والأرحام" على الضمير المخفوض في "به" من غير إعادة الخافض من جهة المعنى، إذ التقدير عنده اتقوا الله الذي تساءلون به

---

(1) النساء:١.
(2) مكي بن أبي طالب، "الكشف"، ١: ٣٧٥.
(3) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١: ٣٣٩.
(4) ينظر مفصلا في "درة الغواص في أوهام الخواص"، (ط١). ص ٩٥، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، الزمخشري، " المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: د. علي بو ملحم. (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣)، ١٦٢، ابن الأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٤٦٣، المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك". شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. (ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، ٣: ٢٣٢، الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م)، ٢: ٤٢٩.
(5) أبو شامة، "إبراز المعاني". (طبع عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٤ه)، ص ٢٨٣.
(6) شلبي، د. عبد الفتاح، "أبو علي الفارسي". (مكتبة نهضة مصر ١٩٥٨م).ص ٢٤٠.

وبحق الأرحام.

وكان ابن تيمية –رحمه الله تعالى– كثيراً ما يستشهد بالآيات القرآنية في إثبات القواعد النحوية، ومن الأمثلة على ذلك:

١– تحدث عن "ما" العاملة عمل ليس فقال:

"كان القياس في (ما) أنها لا تعمل؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ولكن أهل الحجاز أعملوها لمشابهتها لليس، وبلغتهم جاء القرآن في قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [١] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ ﴾ [٢].

٢– ذكر النحاة أن جواب (لو) قد يحذف في الكلام ويدل عليه السياق، وهذا ما أثبته ابن تيمية مستشهداً على ذلك بآيات من القرآن الكريم، قال في (الفتاوى)[٣]:

"وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، وتارة يحذفه كما يحذف جواب (لو) كثيرا، كقوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [٤]،﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٥] ،﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [٦]،﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [٧]، ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام".

وما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله –في الاعتماد على القراءات القرآنية في وضع القواعد النحوية هو المذهب الصحيح، وذلك لما يأتي:

أولا: إن القراءات القرآنية السبعية معلومة من الدين بالضرورة، كما قال الإمام

---

(١) يوسف:٣١.
(٢) المجادلة:٢.
(٣) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٣: ٣١٥.
(٤) الرعد:٣١.
(٥) الأنفال:٥٠.
(٦) الأنعام: ٢٧.
(٧) الأنعام:٣٠.

عبد الوهاب بن السبكي: "القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة[١]. وقال: أبو عمرو ابن الصلاح: "يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر عن رسول الله ﷺ قرآنا، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع"[٢].

ثانيا: إن القراءات القرآنية – وكما ذهب ابن تيمية– مؤيدة بلغات العرب، يقول ابن خالويه: "إني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق اللفظ والحكاية طريقة النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[٣].

فالمنهج الصحيح الذي يجب أن يكون عليه النحاة هو الاعتماد على القرآن الكريم وقراءاته في وضع القواعد النحوية، وقد تعجب ابن حزم –رحمه الله– من بعض النحاة ممن ينقل عن شاعر جاهلي، أو إسلامي ليثبت قاعدة نحوية ثم يرفض قراءة قرآنية لاصطدامها بقاعدة قياسية عنده، وإلى هذا أشار بقوله: "لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدى، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر، جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض عليه، ثم إذا وجد الله تعالى الذي خلق اللغات وأصلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعله يصرفه عن وجهه،

---

(١) ابن الجزري، "منجد المقرئين". تحقيق: د. عبد الحي الفرماوي. (ط١، ١٩٧٧م)، ص١٢٩-١٣٠.

(٢) ابن الجزري، "منجد المقرئين"، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) نقلاً عن "أصول التفكير النحوي". (منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية ١٩٧٣م)، ص ١٣٠.

ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته مما أو قعه الله عليه"[١].

٢- موقفه من القياس والعلة:

اقترن النحو بالقياس حتى عرف بأنه "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٢]، وعرفه أبو البركات ابن الأنباري بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٣].

أما العلة فهي الأساس الذي يبنى عليه القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس[٤].

فما هو موقف ابن تيمية من القياس وعلله؟

لئن كان ابن تيمية قد جعل السماع وفي مقدمته القراءات القرآنية الأصل الأول في تقعيد القواعد النحوية، فإنه كان في بعض الأحيان يلجأ إلى القياس وعلله في بعض المسائل النحوية، وأذكر منها النماذج التالية:

١) تحدث عن بعض الأسماء كالمبتدأ والخبر والفاعل والحال والتمييز، وبين علة مجيء المبتدأ والخبر مرفوعا، وعلة مجيء الحال والتمييز منصوبا فقال:

"ذهب أهل النحو والصرف إلى أن أقوى الحركات هي الضمة، وأخفها الفتحة، والكسرة متوسطة بينهما، فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية، فما

---

(١) نقلا عن "اللغة والنحو القديم والحديث". (ط٢، دار المعارف، ١٩٧١م)، ص ٩٧، يقصد بذلك موقف بعض النحاة الذين تعصبوا لمذاهبهم النحوية، ورفضوا بعض القراءات السبعية المتواترة لاصطدامها بقواعدهم ووصفوها بأوصاف كثيرة كالضعف، والخطأ، واللحن، ينظر مفصلا في هذه المسألة إملاء ما من به الرحمن٢٨١/١، الكشاف ١١٣/٢، جامع البيان/ الطبري ١٣٧/١٢ – ١٣٨، إعراب القرآن – النحاس، ٣١٣/١.

(٢)أبو البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، "لمع الأدلة في أصول النحو". تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط١، دار الفكر، ١٣٩١ه – ١٩٧١م)، ص ٩٥.

(٣) المرجع السابق ص ٩٥.

(٤) السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو". تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم. (ط١، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ)، ص ١٢٤.

كان من المعربات عمدة في الكلام لا بد منه كان له الرفع كالمبتدأ والخبر والفاعل، وما كان فضلة كان له النصب كالمفعول والحال والتمييز، وما كان متوسطا بينهما لكونه يضاف إليه العمدة تارة، والفضلة تارة كان له الجر، وهو المضاف إليه"[١].

فعلة رفع المبتدأ أو الفاعل – عند ابن تيمية – كونهما عمدة في الكلام، وعلة نصب الحال والتمييز كونهما فضلة.

ثم تحدث عن علة بناء بعض الأسماء فقال: "وكذلك في المبنيات، مثل ما يقولون في "أين" و "كيف" بنيت على الفتح طلبا للتخفيف لأجل الياء، وكذلك في حركات الألفاظ المبنية الأقوى له الضم، وما دونه له الفتح.. وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها، معروفة بالاستقراء والتجربة تارة، وبالقياس أخرى"[٢].

٢) وتحدث –رحمه الله تعالى– عن علة رفع الجموع بالواو، ونصبها وجرها بالياء قال: "جعلوا الياء علمي النصب والجر في المظهر من المثنى والمجموع، لأن المظهر قبل المضمر وأقوى منه، فكانت أحق أن تكون فيه من الألف، فحين ما كان أقوى كانت الواو، وحين ما كان أوسط كان الياء. وأما الجموع الظاهرة فالواو هي علم الجمع المذكر الصحيح، كما أن الألف علم التثنية، ولهذا ينطق بها حيث لا إعراب، لكن في حال النصب والخفض قلبت يائين لأجل الفرق، وذلك لأن الأسماء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب في جميع العربية، وذلك لأن الواو أقوى حروف العلة، والضمة بعضها، وهي أقوى الحركات لما فيها من الجمع، وكونها آخرا فجعلت للجمع، والألف أخف حروف العلة فجعلت للاثنين"[٣].

٣) أسهب ابن تيمية في حديثه عن قوله (إن هذان لساحران) ، وبعد أن ذكر

---

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ٢٠: ٤٢١.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ٢٠: ٤٢١-٤٢٢.
(٣) ابن تيمة، "الفتاوى"، ١٦: ٢٢٣-٢٢٤.

توجيه هذه القراءة نحويا ذكر أن العقل والقياس لا يناقضان ذلك التوجيه من حيث التزام العرب بالألف في المثنى في حال الرفع والنصب والجر، وأشار إلى هذا بقوله:

"وأما العقل والقياس فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة، فحكى ابن الأنباري وغيره عن الفراء قوله: "ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا)، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، (هذان) هي ألف (هذا)، والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون (الذين)[1]. وقال في موضع آخر في (الفتاوى):

"فتبين أن هذا المسموع والمتواتر ليس في القياس الصحيح ما يناقضه، لكن بينهما فروق دقيقة"[2].

٣- صلة الإعراب بالمعنى:

حاول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- في بحثه النحوي أن يلتزم بالمعنى إذا كان النص من القرآن، الكريم، ويخضع إليه الإعراب وفق قواعده، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

أ) تحدث -رحمه الله تعالى- عن قوله عز شأنه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾[3]، فجعل (وأرجلكم) معطوفا على (وجوهكم وأيديكم) لأن مذهب أهل السنة والجماعة يوجب غسل الرجلين لا مسحهما كما ذهب إلى هذا الشيعة، ذكر هذا في (الفتاوى) في قوله "قرأ بعض السبعة (وأرجلكم) بالنصب، وهي معطوفة على المغسول تقديره: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين

(١) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٥٧.
(٢) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٥: ٢٦٣.
(٣) المائدة:٦.

كذلك"[1].

ب) وتتضح الصلة بين الإعراب والمعنى لدى حديثه عن قوله تعالى: (قل يا أيها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون)، فذهب بعضهم إلى أن "ما" استعملت هنا لأنها تتوجه إلى الأصنام، وهي أشياء غير عاقلة، ثم رد هذا القول، وذكر بأن (ما) جاءت بدلا من (من) لأنها تدل على الجنس العام العاقل وغير العاقل قال رحمه الله:

"جاء الخطاب في الآية بـ (ما)، ولم يجيء بـ (من)، فقيل: لم يقل: لا أعبد من تعبدون، لأن (من) لمن يعلم[2]، والأصنام لا تعلم، وهذا القول ضعيف جدا، فإن معبود المشركين يدخل فيه من يعلم كالملائكة والأنبياء والجن والإنس، ومن لم يعلم، وعند الاجتماع تغلب صيغة أولى العلم ... فـ (ما) هي لما لا يعلم، ولصفات من يعلم، ولهذا تكون للجنس العام، لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته كما قال تعالى:﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [3] أي الذي طاب والطيب من النساء، فلما قصد الإخبار عن الموصوف بالطيب، وقصد هذه الصفة دون مجرد العين عبر بـ "ما"[4].

ج) "أو" العاطفة لها عدة[5] "معان" منها التخيير والإباحة والشك، وقد تحدث عنها ابن تيمية لدى حديثه عن قوله تعالى:﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ ﴾ [6]، فذهب إلى أن "أو" في الآية تفيد التخيير، أما "أو" في قوله تعالى(يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم، ومن قتله متعمداً

(1) ابن تيمية، "الفتاوى"، ٢١: ٣٤٩.
(2) أي للعاقل.
(3) النساء:٣.
(4) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٥٩٦.
(5) يراجع مفصلاً: المالقي، "رصف المعاني"، ص ٢١٠ وما بعدها.
(6) البقرة: ١٩٦.

فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ليذوق وبال أمره)[1]. فإنها تفيد الترتيب، قال رحمه الله تعالى في معرض حديثه عن الآيتين[2]:

"قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ، الواجبات نوعان على الترتيب، فيقدم فيه الأعلى فالأعلى، كما في كفارة الظهار والقتل واليمين، وعلى التخيير، فابتدأ فيها بأخفها ليبين أنه كان مجزيا لا نقص فيه، وإن ذكر الأعلى بعده للترغيب فيه لا للإيجاب، ولهذا لما ذكر في جزاء الصيد الأعلى ابتداء كان لنا في ترتيبه روايتان، وإذا نصرنا المشهور قلنا: قدم فيه الأعلى لأن الأدنى بمقدرته في قوله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾فهو رحمه الله تعالى يرى من ترك الحلق في الحج فهو مخير بصيام أو صدقة أو نسك[3]، ولهذا جعل "أو" للتخيير، وهو مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء[4]، وأما من قتل صيداً[5] وهو محرم فواجب عليه أن يذبح مثل ما قتل من النعم، ويفرق لحمه على مساكين الحرم، فإن لم يجد فإطعام مساكين، فإن لم يجد فعدل ذلك صياما، ولهذا فقد جعل ابن تيمية رحمه الله "أو" في هذه الآية الثانية مفيدة الترتيب.

---

(1) المائدة:٩٥.
(2) ابن تيمية، "الفتاوى"، ١٦: ٧٥.
(3) المراد به ذبح شاة.
(4) الصابوني، "مختصر تفسير ابن كثير"، ١: ١٧٥.
(5) الصابوني، "مختصر تفسير ابن كثير"، ١: ٥٤٩-٥٥٠.

الخاتمة

وفي ختام الحديث عن البحث النحوي عند شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– ألقي هذا السؤال: ما مذهبه النحوي؟ أبصري هو أم كوفي؟ وعندي أنه –رحمه الله– لا يتقيد بمذهب نحوي دون مذهب آخر، فهو كبحوثه الفقهية اعتماده الأول على النص الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية، فما وافق النص أخذ به في المسائل الفقهية وما لم يوافقهما تركه.

ونستنتج من خلال البحث أنه كان يعتمد على السماع الوارد من القرآن الكريم وقراءاته في وضع القواعد النحوية، وعلى هذا الأساس فإنه يأخذ حينا بآراء البصريين، وحينا آخر يأخذ بآراء الكوفيين، فمذهبه النحوي يعتمد على الاختيار، وهذه الصفة صفة المزج والاختيار هي من أهم مميزات المدرسة البغدادية، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "كانت الطائفة الخالطة بين النزعتين البصرية والكوفية تزاول المذهبين، وتنظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية، فهي لا بد واجدة رجحان هذا المذهب في مسائل، وذلك المذهب في مسائل أخرى، وكان عمل هذه الطائفة هو استقراء ما صح من القوانين النحوية بدون التحيز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب مرضى عنه .. اشتهر بالمذهب البغدادي"[1].

واستناداً إلى ما ذكرته سابقا في صفحات البحث فإن ابن تيمية –رحمه الله– في دراساته وبحوثه النحوية ينتمي إلى المدرسة البغدادية لقيام هذه المدرسة على أسس ومقومات ثلاثة هي:

١- التحرر.

٢- المزج والاختيار.

٣- الابتكار.

---

(1) نشأة النحو ص ١٥٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المخطوطات:

١- ابن قرار، "تفسير مشكل إعراب القرآن". (مصور بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم القيد ١٦٠، مجاميع، تفسير وعلوم القرآن).

٢- المنتجب الهمذاني، "الفريد في إعراب القرآن المجيد". (نسخة ميكروفيلمية مصورة بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم الفن ٣٠١، تفسير علوم القرآن).

ثانيا – المطبوعات:

٣- ابن الأنباري، "**البيان في غريب إعراب القرآن**". تحقيق: د. طه عبد الحميد طه. مراجعة: مصطفى السقا. (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

٤- ابن الأنباري، أبو البركات، "**الإنصاف في مسائل الخلاف**". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢م).

٥- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن ، "لمع الأدلة في أصول النحو". تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط١، دار الفكر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م).

٦- ابن الجزري، "**منجد المقرئين**". تحقيق: د. عبد الحي الفرماوي. (ط١، ١٩٧٧م).

٧- ابن الحاجب، "**الكافية في النحو**". (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ).

٨- ابن تيمية، "**مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**". جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد قاسم. (الرباط، المغرب: مكتبة المعارف).

٩- ابن حجر العسقلاني، "**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**".

(حيدر آباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٠- ابن خالويه، "**الحجة في القراءات السبع**". تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم. (ط٢، دار الشروق، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).

١١- ابن رجب، "**طبقات الحنابلة**". صححه: محمد حامد الفقي. (مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٢هـ).

١٢- ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**". (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٤م).

١٣- ابن كثير، "**مختصر تفسير ابن كثير**". اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني. (بيروت: دار القرآن الكريم).

١٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "البداية والنهاية". (دار الفكر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)

١٥- ابن مالك، "**شرح الكافية الشافية**". تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. (مكة المكرمة: نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي).

١٦- ابن هشام الأنصاري، "**مغني اللبيب**". تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني. (ط٣، دار الفكر، ١٩٧٢م).

١٧- ابن هشام، "**شرح شذور الذهب**". (ط٢، المكتبة التجارية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).

١٨- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. (ط٦، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).

١٩- ابن يعيش، "**شرح المفصل**". (بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي).

٢٠- أبو الحسن الندوي، "**الحافظ أحمد بن تيمية**". (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨م).

٢١- أبو المكارم، د. علي، "**أصول التفكير النحوي**". (منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية ١٩٧٣م).

٢٢- أبو حيان، "**البحر المحيط**". (الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، بدون).

٢٣- أبو حيان، "**ديوان أبي حيان**". تحقيق: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي. (ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٩م).

٢٤- أبو شامة، "إبراز المعاني". (طبع عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٤هـ).

٢٥- الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م).

٢٦- الآلوسي، "**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم**". (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

ثانيا- المطبوعات:

٢٧- الحريري، "**درة الغواص في أوهام الخواص**". (ط١).

٢٨- الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الدمشقي الشافعي، "ذيل تذكرة الحفاظ". (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢٩- الحنبلي، مرعى بن يوسف ، **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية:** تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. (ط١، دار الفرقان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ).

٣٠- خلاف، عبد الوهاب، "**علم أصول الفقه**". (مصر: مكتبة الدعوة الإسلامية).

٣١- د. مازن المبارك، "**الرماني النحوي**". (بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني).

٣٢- الزجاج، "**إعراب القرآن**". تحقيق: ودراسة إبراهيم الأبياري. (الهيئة

العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣ – ١٩٦٤م).

٣٣- الزمخشري، "**الكشاف عن حقائق التنزيل**". (بيروت: دار المعرفة).

٣٤- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، " المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق: د. علي بو ملحم. (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣).

٣٥- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، "**طبقات الشافعية**". تحقيق: الأستاذ عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي. (طبع عيسى الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ).

٣٦- السيوطي، "**الإتقان في علوم القرآن**". (بيروت: المكتبة الثقافية).

٣٧- السيوطي، "**الاقتراح في علم أصول النحو**". تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم. (ط١، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ).

٣٨- السيوطي، "**همع الهوامع**". (بيروت: دار المعرفة).

٣٩- شلبي، د. عبد الفتاح، "**أبو علي الفارسي**". (مكتبة نهضة مصر ١٩٥٨م).

٤٠- الشيخ محمد الطنطاوي، " نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة". تحقيق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل. (ط١، دار الفكر، ٢٠٠٥م- ١٤٢٦هـ)

٤١- الطبري، محمد بن جرير، "**جامع البيان على تأويل آي القرآن**". تحقيق وتعليق: أحمد شاكر. (دار المعارف، ١٩٥٧م).

٤٢- عباس حسن، "**اللغة والنحو القديم والحديث**". (ط٢، دار المعارف، ١٩٧١م).

٤٣- العكبري، "**إعراب الحديث النبوي**". تحقيق: عبد الإله نبهان. (دمشق: مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٧ – ١٩٧٧م).

(أ) العكبري، "**إملاء ما من به الرحمن**". (دار الكتب العلمية ١٩٧٩م).

٤٤- العكبري، "**إملاء ما من به الرحمن**". تحقيق: علي محمد البجاوي. (البابي الحلبي، ١٩٧٦).

٤٥- الفراء، "**معاني القرآن**". (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م).

٤٦- القرطبي، "**الجامع لأحكام القرآن**". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ).

٤٧- المالقي، "**رصف المباني في شرح حروف المعاني**". تحقيق: د. أحمد الخراط. (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ).

٤٨- محمد أبو زهرة، "**ابن تيمية**". (القاهرة: دار الفكر العربي).

٤٩- محمد محيي الدين عبد الحميد، "**الانتصاف من الإنصاف**". (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢م).

٥٠- المرادي، "**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**". شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. (ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).

٥١- المقري، أحمد بن محمد، "**نفح الطيب**". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (القاهرة ١٩٤٩م).

٥٢- مكي بن أبي طالب، "**الكشف عن وجوه القراءات السبع**". تحقيق: د. محيي الدين رمضان. (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

٥٣- مكي بن أبي طالب، "**مشكل إعراب القرآن**". دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن. (منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥م).

٥٤- النحاس، أبو جعفر، "**إعراب القرآن**". تحقيق: د. زهير غازي زاهد. (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ).

Bibliography

Firstly – Manuscripts:

1- Ibn Qaraar, "Tafseer Mushkil I'raab Al-Qur'aan". (photocopied at the Center for Scholarly Research , Umm Al-Qura University, registration no: 160, Compilations, Tafseer and Sciences of the Qur'an).

2- Al-Majeed, "Al-Fareed fee I'raab Al-Qur'an Al-Muntakhab Al-Humadaani". (Microfilm copy photocopied from Center for Scholarly Research, Umm Al-Qura University, no. 301, Tafseer 'Uluum Al-Qur'aan).

Secondly – Prints:

3- Ibn Al-Anbaari, "Al-Bayaan fi Gareeb I'raab Al-Qur'an". Investigation: Dr. Taha 'Abdul Hameed Taaha. Revision: Mustafa Al-Saqaa. (Cairo: Daar Al-Kaatib Al-'Arabi, 1389 AH – 1969).

4- Ibn Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat 'Abdul Rahmaan, "Luma' Al-Adillaah fi Usuul Al-Nahw", Investigation: Sa'eed Al-Afgaani. (1st ed.m Daar Al-Fikr, 1391 AH – 1971).

5- Ibn Al-Anbaari, Abu Al-Barakaat, "Al-Insaaf fi Masaail Al-Khilaaf". Investigation: Muhammad Muhyideen 'Abdul Hameed. (Beirut: Daar Al-Jeel, 1982).

6- Ibn Jazari, "Munjid Al-Muqri'een". Investigation: Dr. 'Abdul Hayy Al-Farmaawi. (1st ed., 1988).

7- Ibn Al-Haajib, "Al-Kaafiyah fi Al-Nahw". (2nd ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1399 AH).

8- Ibn Taimiyyah, "Majmuu' Fataawa Shaykhul Islam Ibn Taimiyyah". Compilation and arrangement: 'Abdul Rahmaan Muhammad Qaasim. (Rabat: Morocco: Maktabah Al-Ma'aarif).

9- Ibn Hajar Al-'Asqalaani, "Al-Durar Al-Kaaminah fi A'yaan Al-Miha Al-Thaaminah". (Hyderabad – India, Press of Ottoman Education Council, 1392 AH -1972).

10- Ibn Khaaluwayh, "Al-Hujjah fi Al-Qiraa'aat Al-Sab'". Investigation and commentary: Dr. 'Abdul 'Aal Saalim Makram. (2nd ed., Daar Al-Shuruuq, 1397 AH – 1977).

11- Ibn Rajab, "Tabaqaat Al-Hanaabilah". Correction: Muhammad Haamid Al-Faqqi. (Al-Sunnah Al-Muhammadiyyah Press, Cairo 1382 AH).

12- Ibn 'Aqeel, "Sharh Ibn 'Aqeel". (Beirut: Daar Al-Fikr, 1984).

13- Ibn Katheer, "Mukhtasar Tafseer Ibn Katheer". Summary and investigation: Muhammad 'Ali Al-Saabuuni. (Beirut: Daar Al-Qur'aan Al-Kareem).

14- Ibn Katheer, Isma'eel bin 'Umar, "Al-Bidaayah wa Al-Nihaayah". (Daar Al-Fikr, 1407 AH – 1986).

15- Ibn Maalik, "Sharh Al-Kaafiyah Al-Shaafiyyah". Investigation: Dr. 'Abdul Mun'im Hareedi. (Makkah: Publication of Center for Scholarly Research and Revival of Islamic Heritage).

16- Ibn Hishaam Al-Ansaari, "Mugni Al-Labeeb". Investigation: Dr. Maazin Al-Mubaara, Muhammad 'Ali Hamadullaah, Revision: Sa'eed Al-Afgaani. (3rd ed., Daar Al-Fikr, 1982).

17- Ibn Hishaam, "Sharh Shudhuur Al-Dahab". (2nd ed., Al-Maktabah Al-Tijaariyyah, 1380 AH – 1960).

18- Ibn Hishaam,'Abdullaah bin Yusuuf, Jamaaludeen, "Mugni Labeeb 'an Kutub Al-A'aareeb". Investigation: Dr. Maazin Al-Mubaarak/ Muhammad 'Ali Hamadullaah. (6th., Damascus: Daar Al-Fikr, 1985)

19- Ibn Ya'eesh, "Sharh Al-Mufassal". (Beirut: 'Aalam Al-Kutub , Cairo: Maktabah Al-Mutanabbi).

20- Abu Al-Hassan Al-Nadwi, "Al-Haafidh Ahmad bin Taimiyyah". (Beirut: Daar Al-Qalam, 1978).

21- Abu Al-Makaarim, Dr. 'Ali, "Usuul Al-Tafkeer Al-Nahwi". (Publications of Libyan University, Faculty of Education, 1973).

22- Abu Hayyaan, "Al-Bahr Al-Muheet". (Riyadh: Al-Nasr Modern Bookshop and Press).

23- Abu Hayyaan, "Deewaan Abi Hayyaan". Investigation: Dr. Ahmad Matluub, and Dr. Khadeejah Al-Hadeethi, (1st ed., Bagdad, Al-'Aani Press, 1969).

24- Abu Shaamah, "Ibraaz Al-Ma'aani". (Isa Al-Baabi Al-Halabi Press, 1394 AH).

25- Al-Ashmouni, "Sharh Al-Ashmouni 'alaa Alfiyyah Ibn Maalik". Investigation: Muhammad Muhyideen 'Abdul Hameed. (3rd ed., Maktabah Nahdah Al-Misriyyah, 1970).

26- Al-Aaluusi, "Ruuh Al-Ma'aani fi Tafseer Al-Qur'aan Al-'Adheem". (Beirut: Daar Al-Fikr, 1398 AH – 1978).

27- Al-Hareeri, "Durrah Al-Gawaas fi Awhaam Al-Khawaas". (1st ed).

28- Al-Husaini, Shamsudeen Abu Al-Mahaasin Muhammad Al-Dimashqi, "Dhayl Tadhkirah Al-Huffaaz". (1st ed., Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1419 AH – 1998).

29- Al-Hanbali, Mar'i bin Yusuf, "Al-Shahaadah Al-Zakiyyah fi Thanaai Al-Aimmah 'Alaa Ibn Taimiyyah". Investigation: Najm 'Abdul Rahmaan Khalaf. (1st ed.,

Daar Al-Furqaan, Beirut: Muassasah Al-Risaalah, 1404 AH).

30- Khallaaf, 'Abdul Wahaab, "'Ilm Usuul Al-Fiqh". (Egypt: Maktabah Al-Da'wah, Al-Islaamiyyah),

31- Dr. Maazin Al-Mubaarak, "Al-Rummaani Al-Nahwi". (Beirut: Publications of Daar Al-Kitaab Al-Lubnaani).

32- Al-Zajaaji, "I'raab Al-Qur'aan". Investigation and study: Ibrahim Al-Abyaari. (The General Council for the Affairs of Ameer Press, 1963 – 1964).

33- Al-Zamakshari, "Al-Kashaaf 'an Haqaaiq Al-Tanzel". (Beirut: Daar Al-Ma'rifah)

34- Al-Zamakshari, Abu Al-Qaasim Mahmuud Jaarullaah, "AaL-Mufassal fiSun'ah Al-I'raab". Investigation: Dr. 'Ali Malham. (1st ed., Beirut: Maktabah Hislaal, 1992

35- Al-Subki, Taajudeen 'Abdul Wahaab, "Tabaqaat Al-Shaafi'iyyah". Investigtaion: Ustadh 'Abdul Fattaah Al-Hulw, and Mahmuud Al-Tanaahi. (Isa Al-Halabi Press, Cairo: 1383 AH).

36- Al-Suyuuti, "Al-Itqaan fi 'Uluum Al-Qur'aan". (Beirut: Al-Maktabh Al-Thaqaafiyyah).

37- Al-Suyuuti, "Al-Iqtiraah fi 'Ilm Usuul Al-Nahw".

Investigation and Commentary: Dr. Ahmad Muhammad Qaasim. (1st ed., Matba'ah Al-Sa'aadah, 1386 AH).

38- Al-Suyuuti, "Ham' Al-Hawaami'". (Beirut: Daar Al-Ma'rifah).

39- Shalabi, Dr. Abdul Fattaah, "Abu 'Ali Al-Faarisi". (Maktabah Nahdat Misr, 1958 AH).

40- Al-Shaykh Muhammad Al-Tantaawi, Nashat Al-Nahw wa Taareekh Ashur Al-Nuhaat". Investigation: Abu Muhammad 'Abdul Rahmaan bin Muhammad bin Isma'il. (1st ed., Daar Al-Fikr, 2005 – 1426).

41- Al-Tabari, Muhammad bin Jareer, "Jaami' Al-Bayaan 'alaa Tahweel Aay Al-Qur'aan". Investigation and commentary: Ahmad Shaakir. (Daar Al-Ma'aarif, 1957).

42- 'Abaas Hassan, "Al-Lugha wa Al-Nahw Al-Qadeem wa Al-Hadeeth". (2nd ed., Daar Al-Ma'aarif, 1971).

43- Al-'Ukbari, "I'raab Al-Hadeeth Al-Nabawi". Investigation: 'Abdul Ilaah Nabhaan. (Damascus: Press of Zayd bin Thaabit, 1397 AH – 1977).

44- Al-'Ubkari, "Imlaa maa Mann bihi Al-Rahmaan". Investigation: 'Ali Al-Bujaawi, (Al-Baabi Al-Halabi, 1979).

45- Al-'Ubkari, "Imlaa maa Mann bihi Al-Rahmaan. (Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1979).

46- Al-Qurtubi, "Al-Jaami' li Ahkaam Al-Qur'aan". (1st ed., Beirut: Daar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1408 AH).

47- Al-Maaliqi, "Rasf Al-Mabaani fi Sharh Huruuf Al-Ma'aani". Investigation: Dr. Ahmad Al-Kharaat. (2nd ed., Damascus: Daar Al-Qalam, 1405 AH).

48- Muhammad Abu Zahrah, "Ibn Taimiyyah". (Cairo: Daar Al-Fikr Al-'Arabi).

49- Muhammad Muhyideen 'Abdul Hameed, "Al-Intisaaf min Al-Insaaf". (Beirut: Daar Al-Jeel, 1982).

50- Al-Muraadi, "Tawdeeh Al-Maqaasid wa Al-Masaalik bi Sharh Alfiyyah Ibn Maalik". Commentary and investigation: Dr. 'Abdul Rahmaan 'Ali Sulaimaan. (1st ed., Maktabah Al-Kuliyyaat Al-Azhariyyah, 1396 AH – 1986).

51- Al-Muqri, Ahmad bin Muhammad, "Nafh Al-Tayyib". Investigation: Muhammad Muhyideen 'Abdul Hameed. (Cairo: 1949).

52- Makki bin Abi Taalib, "Al-Kashf 'an Wujuuh Al-Qiraa'aat Al-Sab'". Investigation: Dr. Muhyideen Ramadan. (Damascus: Publications of Arabic Language Council, 1394 AH – 1974).

53- Makki bin Abi Taalib, "Muskil I'raab Al-Qur'aan". Study and investigation: Haatim Saalih Al-Daamin. (Publications of Iraqi Ministry of Publicity, 1975).

54- Al-Nahaas, Abu Ja'far, "I'raab Al-Qur'aan". Investigation: Dr. Zuhayr Gaazi Zaahid. (Bagdad: Al-'Aani Press, 1397 AH).